محاضرات في الجغرافية السياسية/ المحاضرة الثانية

الأستاذ المساعد الدكتور

عمر كامل حسن

جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

University Of Anbar - College Of Education for Human sciences -
Department Of Geography
Assist – Prof. Dr. **Omar Kamel Hassan**

مناهج البحث في الجغرافية السياسية

Research Methods in Political Geography

1 – المنهج التحليلي : إن تحليل القوى السياسية هو منهج يستخدمه الجغرافيون وغير الجغرافيين من دارسي الموضوع السياسي، بل إن بعضهم يعتبر الجغرافيا أحد مصادر القوى في العلاقات الدولية، ومثل هذا المنهج — على سبيل المثال — يقسِّم القوى داخل الدولة إلى خمسة مكونات هي: الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش، ويحدد أصحاب هذا التقسيم المكون الجغرافي بأنه يشتمل على: (١) الموقع (٢) الحجم (٣) الشكل الذي تتخذه مساحة الدولة (٤) مدى ما تقدمه المشتملات الثلاثة السابقة من بعد أو قرب من عزلة أو اتصال بالمجتمع العالمي (٥) درجة خصب التربة ونسبة الصالح منها للزراعة والإنتاج الزراعي (٦) تأثير المناخ على الإنتاج الزراعي العام وعلى صلابة وطاقة الناس (٧) وأخيرًا احتياطي الموارد الطبيعية في الدولة.

لكن هذا يمثل بدون شك وجهة نظر ضيقة للجغرافيا؛ لأن الجغرافيين عادة لا ينظرون إلى العامل الجغرافي كعنصر محدد لقوة الدولة، فالمنهج الجغرافي المتكامل في الجغرافيا السياسية يقيم العناصر الجغرافية بالارتباط بالظاهرات السياسية البارزة، وفيما يلي قائمة من العناصر الجغرافية المتكاملة:

- **البيئة الطبيعية:** وتدخل فيها عدة عناصر جغرافية متكاملة مع بعضها، على رأسها أشكال السطح، المناخ، التربة، النبات الطبيعي، المجاري المائية والبحيرات ... إلخ.
- **الحركة والانتقال:** ويدخل فيها اتجاه حركة النقل للبضائع والأشخاص والتيارات الفكرية.
- **المواد الخام والسلع المصنعة ونصف المصنعة:** وتشتمل على المواد والسلع المنتجة فعلًا بالإضافة إلى تلك المرتقب حدوثها في المستقبل — الكشوف عن المعادن، الأبحاث الزراعية والصناعية، التوسع والتخطيط الاقتصادي عامة.

- **السكان:** دراسة ديموجرافية شاملة بالإضافة إلى مميزات الشعب النوعية والأيديولوجية.
- **التركيب السياسي:** ويشتمل على دراسة نظم وأشكال الإدارة وأهداف الحكم ومُثُله الفعلية، وليست مجرد الأشياء النظرية والعلاقات السياسية الداخلية والخارجية.

2 – المنهج التاريخي : يركز هذا المنهج اهتمامًا كبيرًا حول الجغرافيا السياسية التاريخية من أجل فهم أعمق لمشكلات الماضي، وتكوين خلفية تحليلية لمشكلات الحاضر. ومثل هذه الدراسة تتناول بالبحث نمو الدولة من القلب إلى الأطراف، والأساليب التي اعتمدت عليها في جذب أو ضم الأقاليم المختلفة حتى حدودها الراهنة، وتحدث هذه الدراسة على ضوء الظروف الطبيعية والحضارية في المنطقة، إلى جانب الكثير من علاقات الأرض بالدولة النامية مثل دور بعض العوائق الطبيعية) الجبال – المستنقعات –الأنهار والبحيرات –الحافات والانحدارات ... الخ (في حماية الدولة النامية كحدود طبيعية يتوقف عندها النمو أم يتخطاها إلى حدود أخرى، ومن العلاقات الأخرى بين الأرض والدولة مدى سهولة الاتصال من القلب إلى الأطراف، وبعبارة أخرى؛ تأثير مركز أو عاصمة الدولة بالنسبة لبقية أراضي الدولة. وأن بعض مؤيدي المنهج التاريخي ينتهون من دراساتهم إلى وضع قواعد ومبادئ عامة يُخضعون لها الدول في نموها وتوسعها، لكن مثل هذه القواعد (تحتم) و(تحدد) والمبادئ تُشكِّل أخطر منزلق تنتهي إليه الجغرافيا السياسية؛ ذلك لأنها الاتجاهات والميول ومحاور النمو والتوسع التي لا تحيد عنها الدولة في نموها، وفوق هذا فإن هذه المبادئ تنمط الدولة بمراحل لا تحيد عنها كما لو أن العلاقات المكانية والمواقع الجغرافية هي ثابتة وجامدة. وهذا غير صحيح بالمرة، إذ إن كل شيء يتغير على مر الزمن نتيجة تغير الطاقات البشرية وما يترتب عليه من تغير حقيقي في قيمة المكان وأهمية الموقع الجغرافي. ومن ثم فإن إسقاط هذه القواعد والمبادئ المستمدة من أحداث الماضي على حاضر الأمور يؤدي بالحكام والزعماء الذين يلتزمون بها إلى ارتكابهم أخطاء جمة ضد حياتهم وحياة شعوبهم.

3 – المنهج الإقليمي يركز هذا المنهج على تحليل الوحدة السياسية من حيث العناصر التي تتكون منها، مثل الظواهر الطبيعية والاقتصادية والبشرية، وشكل الدولة وحجمها ومناخها، والسكان، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى تحليل التاريخ السياسي للدولة وحدودها وعلاقاتها السياسية مع العالم الخارجي، ويصف مجموعة من البلدان بطريقة إقليمية.

4 – منهج النظم العالمية : يركز هذا المنهج على كيفية تفكيرنا في التغيير الاجتماعي على المستوى العالمي، حيث اعتاد الباحثون على الخلط بين كلمة "مجتمع" وكلمة "البلدان" للحصول على بعض النتائج الاجتماعية ثم تطبيقها على بعض الدول فمثلًا توجد عدة مجتمعات مثل المجتمع الفرنسي، المجتمع الأمريكي، المجتمع الصيني، المجتمع المصري، وبالتالي لا يمكن تطبيق كل تجربة على كافة البلدان، ويحلل

هذا النهج أبعاد النظم التاريخية، وديناميكيات الاقتصاد العالمي، والموجات اللوجستية، والبنية المكانية للاقتصاد العالمي، والنطاق الجغرافي للنظام، والسلطة السياسية في الاقتصاد العالمي، وطبيعة القوة (الأفراد – المؤسسات – الطبقات – الشعوب).

5 – **المنهج الوظيفي :** يهتم هذا المنهج بدراسة وظيفة منطقة ما أو إقليم ما كوحدة سياسية، وكل منطقة أو وحدة سياسية تتكون من عدة وحدات سياسية أصغر وخاضعة لسلطان الوحدة الكبرى، ولا بد أن تكون الأقسام السياسية الصغرى مرتبطة ارتباطًا قويًا بالدولة أكثر من ارتباطاتها ببعضها البعض أو بدولة خارجية، فلكي تقوم الدولة بوظائفها على الوجه الأكمل، فإنه يلزمها أن تكون الوحدة السياسية لكل أقسام الدولة واضحة وقوية ومتناسقة في كل نواحي الحياة الاقتصادية والإستراتيجية، وفي علاقة الدولة ككل بالدول الخارجية. وعلى هذا فالمنهج الوظيفي يركز على دراسة نوعين من القوى المركزية للدولة، هي

1 – **قوى الطرد المركزية** التي تؤدي إلى ضعف معين فيما يختص بالمساحة والمكان أي تعمل على عدم ترابط أجزاء الدولة مع بعضها وتشمل مكونات هذه القوى على الحواجز الطبيعية التي تعرقل اتصال حركة الإنسان ونشاطه علما بأنه قد تغلب على كثير من هذه الحواجز عن طريق وسائل النقل والمواصلات الحديثة ، وهناك فواصل بشرية والاختلاف مع الدول في العلاقات الخارجية وتباين خصائص السكان من مكان لآخر واختلاف المصالح الاقتصادية والاتجاهات السياسية .

2 – **قوى الجذب المركزية** وهي تعمل على ترابط أجزاء الدولة وتماسكها أي تسير في اتجاه معاكس للقوى السابقة ، وتعمل على تغلب على الآثار المناقضة لها وتشمل مكونات هذه القوة على الرغبة المشتركة في تكوين دولة لتوفير مقومات ايجابية لبناء الدولة.

إن وظيفة الدولة في مجال التجارة الخارجية هي الإبقاء على ميزان تجاري لصالح الدولة وصالح المنتجات الوطنية، ولهذا تفرض كل دولة قوانينها الخاصة على التجارة الخارجية، وتشتمل هذه القوانين على القواعد الجمركية، والمساعدات التي تُقدَّم من أجل تشجيع صادرات معينة، والتشريعات التي تمنع دخول أو خروج سلع معينة، وهذه القوانين عامة ترمز إلى وظيفة الدولة في مجال التجارة الخارجية.

فمثلًا تقود رغبة بريطانيا في تسويق سلعها — وخاصة السيارات والكيميائيات إلى أوروبا الغربية — إلى دخول السوق الأوروبية المشتركة، برغم أن ذلك يؤدي إلى إضعاف علاقات بريطانيا التجارية مع الولايات المتحدة، ويجعلها خاضعة لقوانين الائتلاف الأوروبي الاقتصادي أكثر من خضوعها لمصالحها الخاصة، ولكن يبدو أن العلاقات التجارية مع أوروبا الغربية — بحكم القرب المكاني والكثافة السكانية— أحسن لبريطانيا من مجرد محافظتها على تجارتها الأمريكية.

وعلى وجه العموم فإن القوانين الخاصة بالتجارة لا تُرضي كل فئات المنتجين داخل الدولة الواحدة المتعددة الإنتاج، فمثلًا رفعت الولايات المتحدة الجمارك على وارداتها من القمصان الرجالية اليابانية لكي تحمي إنتاج القميص الأمريكي المركز في منطقة الساحل الشرقي الأمريكي، ويؤدي ارتفاع سعر القميص الأمريكي إلى التوسع بالنسبة لسوق العمل الأمريكي في شرق الولايات المتحدة — نظرًا لرواج الصناعة وتزايد إنتاجها بعد اختفاء المنافس الياباني — ولكن هذه النتيجة الجيدة في القسم الشرقي ليس لها نظير في منطقة الساحل الشمالي الغربي الأمريكي حيث لا تُوجد صناعة كبيرة للقميص؛ ولهذا فإن سكان المنطقة الغربية عامة سوف يقاسون من ارتفاع سعر القميص بدون أن يكون هناك تعويض مماثل لما حدث في الشرق.

ومثال آخر هو عكس هذه الحالة تمامًا، فسكان الساحل الشمالي الغربي الأمريكي يطلبون من الحكومة إصدار تشريعات تحمي حرفة ومنتجات السمكية الأمريكية في هذه المنطقة من منافسة التونة والسلمون الياباني، وعلى هذا فإن إرضاء منطقة ما أو صناعة ما لا يؤدي إلى إرضاء سكان كل مناطق الدولة أو كل صناعاتها، فالمنطقة الوسطى من الولايات المتحدة غير راضية على الحد من منافسة الإنتاج الياباني في مجال القمصان والأسماك على حد سواء، وهي في الوقت نفسه تشجع المساعدات الأمريكية لليابان؛ لأن ذلك يشجع ويرفع واردات اليابان من الأدوات الميكانيكية من أمريكا— وهي الصناعة التي تظهر بوضوح في المنطقة الوسطى من أمريكا — وبعبارة أخرى فإن هذه المساعدات الأمريكية سوف تعود بالنفع على سكان المناطق الوسطى، وتزيد من طاقتهم الإنتاجية في الوقت الذي ينظر فيه سكان شرق وغرب الولايات المتحدة إلى المساعدات الأمريكية لليابان بنظرة غير راضية؛ لأن هذه المساعدات ترفع من قدرة اليابان على منافسة إنتاجهم.

6 – المنهج المورفولوجي : يدرس هذا المنهج مشكلات الدولة السياسية من حيث الشكل بحيث تنطوي الدراسة على مجموعة من العناصر الجغرافية تنتظم تحت عنوانين رئيسيين هما النمط والقالب، والتركيب أو البناء. وتشير الدراسة النمطية إلى الترتيبات والتنظيمات التي يكوِّنها الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم التي تكوِّن الدولة، وإلى الارتباطات السياسية للدولة ككل في التكتلات السياسية الإقليمية من ناحية، والاتجاهات والتحالفات العالمية من ناحية ثانية. أما التركيب أو البناء فإنه يُشير إلى المظاهر المكانية التي تشترك فيها الوحدات السياسية مثل مراكز الثقل السكانية والاقتصادية داخل الدولة والعاصمة، ومكونات الدولة والحدود السياسية ومشكلات خاصة بالدولة كخطط التنمية ومشكلات السكان والاقتصاد والأقليات، وتدرس هذه العناصر أيضًا على مستوى الدراسة المقارنة بين الدول المختلفة.

ومن الأمثلة على الدراسة السياسية على ضوء المنهج المورفولوجي نمط الدولة الإيطالية، فموقع إيطاليا يمكن أن يُدرس داخل تنظيم إقليمي أوسع هو الاتحاد الأوروبي الاقتصادي، فلقد كسبت إيطاليا كثيرًا نتيجة عضويتها للسوق الأوروبية المشتركة، مثلًا صناعة الصلب في شمال إيطاليا ربحت مميزات كثيرة من بينها تخفيض أسعار النقل للحديد الخردة على السكك الحديدية من فرنسا إلى تورينو. وموقع إيطاليا كشبه جزيرة طويلة تمتد داخل البحر المتوسط قد جعلها تنتمي إلى حلف الأطلنطي كوسيلة من وسائل الدفاع المشترك، وترتب على ذلك بروز مهمة وأهمية إيطاليا عندما اعتُبِرت كقاعدة وركيزة لأساطيل الحلف في البحر المتوسط، وقد كان لانسحاب فرنسا من القيادة العسكرية لهذا الحلف ضعف في القوى البحرية في هذا البحر، وزاد من أعباء إيطاليا البحرية، وفي مقابل ذلك أصبح الأسطول الإيطالي يحظى بنصيب كبير من الدعم والعتاد والتدريب داخل الحلف.

7 – **المنهج الوصفي :** يهتم بدراسة الساحة السياسية للبلد بما في ذلك: موقعها الجغرافي، والمناطق الموجودة فيها، والشكل، وجوهر وقلب البلد، وانقساماتها السياسية، وأشكالها الداخلية، وأوصاف السلالات، واللغة، والدين، والعرق، والأحزاب السياسية وميولهم، والتمثيل البرلماني، والحقوق المدنية، ويدرس أيضًا العناصر الخارجية التي تتمثل بوصف الحدود السياسية، وتطورها، وهيكلها، ومشاكلها وأشكالها العامة، وشكل الدول، وأوصاف العلاقات الدولية الأخرى، وأوصاف المجتمعات البشرية ذات الهياكل، والاقتصاد الذي يتبعه أسلوب الدول وكيف يؤثر على